موجز السياسات

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

# تحليل واقع النوع الاجتماعي في حالات اللجوء:

## وضع اللاجئات السوريات في الأردن ولبنان والعراق

### مقدمة

دخلت الأزمة السورية عامها الثامن ومازالت موجات اللجوء القسري لمئات الآلاف من السوريين مستمرة. وقد دفع ذلك البلدان المجاورة، مثل لبنان والأردن والعراق، إلى استيعاب اللاجئين بمعدلات غير عادية، مما خلَّف أعباءً إضافية على المجتمعات المحلية المضيفة والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية، مع خلق ظروف مواتية في الوقت ذاته لاستغلال اللاجئين. وفي هذا السياق الصعب بالفعل، فإن التمييز وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي يزيد من احتمالات تعرُّض النساء والفتيات اللاجئات السوريات لخطر العنف والاستغلال. كما يسهم تغيير الظروف والأدوار التقليدية المنوطة بالجنسين أثناء اللجوء في زيادة هذه المخاطر. وفي هذا السياق، سعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تقييم تأثير الأزمة السورية من منظور النوع الاجتماعي، والنظر في وضع النساء والفتيات اللاجئات في لبنان والأردن وإقليم كردستان العراق.

وتسعى هذه الدراسات إلى الوصول إلى فهم أفضل لأثر اللجوء على ديناميات النوع الاجتماعي، بما في ذلك أدوار النساء ومسؤولياتهن، وتجاربهن مع المساعدات الإنسانية ووصولهن إليها، ومعاناتهن من العنف. وقد أُجريت الدراسات بمشاركة مجموعة من اللاجئات السوريات في كل من البلدان الثلاثة، حيث تسلط التقارير الناتجة الضوء على وضع اللاجئات من النساء والفتيات. وعلى الرغم من اختلاف السياقات، فقد كشفت الدراسات عن مواضيع متشابهة تناولت حياة اللاجئات التي تتميز بانعدام الأمن الاقتصادي، وفرص العمل المحدودة رغم الرغبة في العمل، والتحديات التي تعيق الوصول إلى المساعدات، والعزلة الشديدة، وتزايد العنف ضد المرأة، وتغير ديناميات النوع الاجتماعي في المجالين الخاص والعام.

ويمكن الاطلاع على المنهجية المستخدمة في كلٍّ من الفصول المخصصة للبلدان الثلاثة. ففي العراق ولبنان، أُجريت مقابلات مع 500 امرأة في المتوسط باستخدام الدراسات الاستقصائية ومناقشات مجموعات التركيز على مدى شهرين في أواخر عام 2017 إلى أوائل عام 2018، مما أسهم في جمع البيانات النوعية والكمية الأولية. وفي الأردن، أجريت مقابلات نوعية من خلال مناقشات مجموعات التركيز.

ملخص تنفيذي لسلسلة تقارير تتناول وضع اللاجئات السوريات: تحليل واقع النوع الجنساني في حالات اللجوء: وضع اللاجئات السوريات في الأردن ولبنان والعراق.

### النتائج

#### الحقوق والوضع القانوني

أشارت النساء في البلدان الثلاثة إلى التحديات التي واجهنها فيما يتعلق بالأحوال المدنية، وكانت هذه الصعوبات حادة بشكل خاص في الأردن ولبنان. وشملت العوائق المذكورة ارتفاع تكلفة الرسوم الخاصة بالتسجيل والوثائق اللازمة للتقدم بطلب للحصول على المستندات المدنية (التي قد تكون فُقدت أو تُركت أثناء الهروب واللجوء). وفي جميع أنحاء لبنان والعراق، قالت 88% من النساء اللائي شملتهن الدراسة إنهن مسجلات لدى مفوضية شؤون اللاجئين و44% لديهن تصريح إقامة. وأفادت 27% من اللاجئات الموجودات في لبنان والعراق بمعرفتهن بأشخاص لا يملكون الوثائق اللازمة للعيش في البلد المضيف. وفي الأردن، حيث أُجري بحث نوعي فقط، قالت بعض النساء إنهن أو شخص ما في أسرتهن لا يملكن الوثائق، ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى أن مدة تسجيلهن قد انتهت صلاحيتها أو كانت صالحة لمخيمات اللاجئين فقط.

## الأمن الاقتصادي وكفالة سبل العيش

برزت مسألة الأمن الاقتصادي باعتبارها الشاغل الرئيسي والتحدي الذي واجه النساء في جميع البلدان. ففي لبنان، ذكرت 79% من النساء اللائي تمت مقابلتهن إنهن غير قادرات على تلبية احتياجاتهن الأساسية. وفي العراق، أكدت 82% أن انعدام الأمن الاقتصادي هو همهن الأساسي. وفي الأردن، حيث أجريت مقابلات نوعية فقط، رددت النساء نفس المخاوف. وتحدثت النساء في البلدان الثلاثة عن الاعتماد على آليات متشابهة للمواجهة السلبية؛ اقتراض الأموال بشكل غير رسمي من الأسرة أو الجيران أو المحلات التجارية، وآليات المواجهة القائمة على الغذاء، مثل تناول كميات أقل من الأطعمة المغذية أو تقييد الاستهلاك الغذائي. وبالنسبة للبعض، تمثَّلت قلة الموارد المالية أيضًا في سحب الأطفال (في الأغلب الصبيان) من المدارس لتوفير المال ليتمكنوا من المساهمة في دخل الأسرة المعيشية.

تباينت أعداد النساء اللائي يحملن تصاريح عمل، وكذلك مستويات العمل، من بلد إلى آخر. فقد أشارت 1% من اللاجئات السوريات في لبنان إلى امتلاكهن تصاريح للعمل، بينما أفادت 13% من النساء بأنهن يعملن في الوقت الحالي. وفي إقليم كردستان العراق، ذكرت 78% من النساء إن لديهن تصريح إقامة كردي، وهو ما يسمح لهن بالعمل القانوني، على الرغم من أن 4% فقط ذكرن إنهن يعملن بدوام كامل أو جزئي أو مؤقت. وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن 4% من تصاريح العمل الصادرة للاجئين في الأردن كانت من نصيب النساء، بيد أن أي من النساء اللائي تمت مقابلتهن في هذه الدراسة لم تحملن تصريح عمل ساري المفعول. وفي حين أبلغ عدد قليل من النساء عن عملهن بشكل رسمي، قالت الكثير منهن إنهن يعملن بشكل غير رسمي؛ في تنظيف المنازل، وتصليح الملابس، ورعاية الأطفال أو التدريس لهم، والطهي كلما احتاج الجيران أو الأصدقاء إلى ذلك. وتوضح البيانات التي تم جمعها من البلدان الثلاثة أنه في حين يعد الحصول على تصاريح العمل أمرًا مهمًّا في تسهيل وصول المرأة إلى العمل، فإن تصاريح العمل في حد ذاتها لا تكفي لضمان إدراج المرأة في القوى العاملة.

وقد أعربت العديد من النساء وفي البلدان الثلاثة عن رغبتهن في العمل بأجر بشكل أكبر. ففي لبنان، ذكرت 42% من النساء اللائي يعشن في أسر معيشية تعيلها إناث إنهن يرغبن في العمل أكثر مما يعملن حاليًا، وقالت 16% من النساء اللائي يعشن في أسر معيشية يعيلها ذكور نفس الشيء. وفي العراق، أبدت قرابة ربع النساء (24%) رغبتهن في العمل بشكل أكبر مما يعملن حاليًا. كما أعربت العديد من النساء اللائي تمت مقابلتهن في الأردن عن رغبتهن في المساهمة في دخل الأسرة، لكنهن أشرن إلى وجود صعوبات تحول دون العثور على عمل. وفي جميع السياقات الثلاثة، ذكرت النساء إنهن عاجزات عن العثور على عمل أو غير قادرات على إيجاد عمل في نفس المجال الذي كن يعملن به أثناء وجودهن في سوريا.

## دور المرأة في الأسرة والمجتمع

أفادت النساء في لبنان والعراق والأردن بحدوث تغيير في أدوارهن داخل المنزل وخارجه. ففي لبنان، عندما طُلب منهن عقد مقارنة بين دورهن في الحياة العامة والخاصة حاليًا وقبل اللجوء، أفادت غالبية النساء (83%) بأنهن يضطلعن في الوقت الحالي بدور أكبر داخل أسرهن ومجتمعهن، على الرغم من تباين الآراء حول ما إذا كان هذا التغيير إيجابيًّا أم سلبيًّا. وتحدثت الفتيات الشابات بوجه خاص بشكل إيجابي عن التغييرات التي شهدنها والفرص التي لم تكن متاحة لهن في السابق. وأشارت النساء في جميع الفئات العمرية إلى وجود قدر من القبول لدورهن وقيادتهن ومشاركتهن في الحياة العامة.

وفي إقليم كردستان العراق، عندما طُلب منهن إجراء مقارنة بين دورهن في اتخاذ القرارات الأسرية الآن وقبل الأزمة السورية، ذكرت غالبية النساء (57%) إنهن يضطلعن حاليًا بدور أكبر في صنع القرار، رغم أن بعضهن أشار إلى وجود بعض القلق والمخاوف بشأن قدرتهن على تحمل هذه المسؤولية. وبشكل عام، اعتبرت النساء زيادة المسؤوليات ليست خيارًا، بل أمرًا ضروريًّا بالنسبة لبقاء أسرهن. وكانت النساء الأكبر سنًّا أكثر ميلاً إلى التعبير عن قلقهن إزاء هذه الأدوار الجديدة خارج المنزل وما تجلبه من سمعة سيئة للاجئات السوريات في إقليم كردستان العراق.

أما في الأردن، وبينما أفادت النساء بقيامهن بأدوار مختلفة في كل من الأسرة والمجتمع، برز موضوع التغيير الذي حدث منذ بداية الأزمة السورية في العديد من المقابلات. فبالنسبة لبعض النساء، كان هذا يعني تحمُّل المزيد من المسؤوليات في أسرهن، أو التداخل مع المجتمع المحلي بشكل أكبر، أو حتى إنشاء مشروع تجاري. وبالنسبة للأخريات، كان الخوف من المجهول وعلى سلامتهن يعني أن تفاعلهن مع العالم الخارجي قد بات أقل بكثير في الوقت الحالي.

## الأمن والسلامة

برزت قضايا العنف ضد المرأة بشكل واضح في جميع الدراسات الثلاث، في ظل ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة المبلَّغ عنها والاتفاق على أن العنف ضد المرأة يتزايد داخل مجتمعات النساء. وقد أفاد ما يقرب من نصف النساء اللائي تمت مقابلتهن في لبنان (45%) بأن العنف المُمارس ضد النساء يمثل إحدى المشكلات التي تواجه مجتمع اللاجئين السوريين، وأشارت 37% إلى أنه قد زاد منذ

بداية الأزمة السورية. وفي إقليم كردستان العراق، ذكرت نصف النساء اللائي تمت مقابلتهن (47%) إن العنف ضد المرأة يمثّل إحدى المشكلات التي تواجه مجتمعاتهن، وأضافت 12% بأنه يمثل مشكلة كبيرة؛ وقالت خُمس النساء (19%) إن العنف ضد المرأة قد زاد منذ بداية الأزمة السورية.[1] وفي أماكن المخيمات في العراق، كانت معدلات العنف المبلَّغ عنه أعلى، حيث قالت 78% من النساء إن العنف ضد المرأة يمثّل مشكلة. وأفادت النساء اللائي تمت مقابلتهن في الأردن بتراجع معدلات العنف ضد المرأة، حيث قالت العديد منهن إنه قد تعرضن بشكل مباشر لما صنَّفنه على أنه عنف ضد المرأة.

انصب التركيز في جميع الدراسات على العنف المُمارس ضد المرأة في الفضاء الخاص، داخل المنزل؛ الذي اعتبرته النساء بصفة عامة مسألة خاصة يتعين التعامل معها دون تدخل خارجي أو الإبلاغ عن وقوعها، حيث رأين أن أجهزة الأمن لن تستجيب على نحوٍ إيجابي أو كاف.

## العلاقة مع المجتمعات المحلية المضيفة

أدى تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان والعراق والأردن إلى حدوث توترات في بعض المجتمعات المحلية بين مواطني البلد المضيف واللاجئين، لا سيما حيثما كانت الزيادة في عدد السكان كبيرة. وتعزي التقييمات[2] السابقة ذلك إلى وجود قيود حقيقية ومتصوَّرة على البنية التحتية الوطنية وإلى التنافس على فرص العمل.

وعلى الرغم من ذلك، فإن معظم النساء اللائي تمت مقابلتهن في لبنان والعراق اعتبرن العلاقات مع المجتمع المضيف إيجابية. ففي لبنان، لم تصف العلاقة بين المجتمع المحلي المضيف واللاجئين بأنها ضعيفة أو عدائية سوى خمسهن (17%) فقط. وأشارت معظم النساء اللائي يعشن في إقليم كردستان العراق إلى أن العلاقة بين السوريين والعراقيين جيدة (74%) أو عادلة (15%). وفي الأردن، في حين وصفت بعض النساء العلاقات مع الأردنيين بأنها سلبية— معظمهن ممن كانت لهن تجارب مباشرة من التوتر أدت في بعض الأحيان إلى عنف—كانت هناك أيضًا نساء تحدثن عن العلاقات الإيجابية التي تربطهن بأصدقائهن وجيرانهن الأردنيات، الذين كانوا يساعدونهن ماديًّا في بعض الأحيان. وفي البلدان الثلاثة، قالت معظم النساء إن العلاقات مع المجتمع المضيف قد تحسنت بمرور الوقت أو بقيت على حالها، خاصة في الحالات التي تباطأ فيها تدفق اللاجئين.

## الوعي بالخدمات والوصول إليها

بالنظر إلى اتساع الاحتياجات وعمقها، فإنه ليس من المستغرب أن تشير النساء في لبنان وإقليم كردستان العراق والأردن إلى عدم كفاية المساعدات الإنسانية التي حصلن عليها؛ إذ تحدثن بشكل عام عن نقص الوعي بالخدمات المتاحة والعوائق التي يواجهنها في سبيل الحصول على الخدمات التي يحتجنها.

في لبنان، أفادت 15% من النساء بأن المساعدات كانت مصدر دخل رئيسي لأسرهن المعيشية خلال الأيام الستين الماضية. وازداد عدد النساء اللائي استفدن من هذه الخدمات (45%) مقارنة بأية مساعدة أو خدمة أخرى. وأفادت 15% بتلقيهن المساعدات النقدية منذ وصولهن إلى لبنان. وفي إقليم كردستان العراق، في حين أفادت قلة قليلة من النساء (1%) بأن المساعدات تشكِّل عنصرًا رئيسيًّا في دخل أسرهن المعيشية، قالت 24% من النساء أنهن قد حصلن على المساعدات الغذائية (بما في ذلك التحويلات النقدية أو قسائم التغذية) وذكرت 41% إنهن حصلن على المساعدة النقدية. وفي الأردن، تحدثت النساء في الغالب عن نقص المساعدات بالمقارنة بالسنوات السابقة أو بأية أسرة سورية لاجئة يعرفنها. وفي جميع الدراسات الثلاث، أشارت النساء اللائي تمكَّن من الوصول إلى المساعدات الإنسانية إلى أنها غير كافية وغير متسقة.

وكان الوعي يمثّل أحد العوائق الرئيسية أمام الوصول إلى المساعدات أو الخدمات؛ إذ أشارت النساء إلى عدم فهمهن التام لنظام المساعدات، وعدم درايتهن بالخدمات الموجودة، وعدم فهمهن كيفية الوصول إلى الخدمات أو مكانها. وعلى سبيل المثال، على الرغم من الرغبة المعلنة لدى العديد من النساء في الحصول على فرص عمل أكبر، فلم تكن الغالبية العظمى من النساء في لبنان وإقليم كردستان العراق على علم بوجود خدمات مساعدة التوظيف. ومما يضاعف ذلك، فقد أشارت النساء إلى النقل والسفر باعتباره

1 إعمالاً لنهج "لا ضرر ولا ضرار"، لم يتم سؤال النساء اللواتي تمت مقابلتهن بشكل مباشر عما إذا كُنّ قد تعرضن للعنف المنزلي أو الجنسي.

2 S Stave and S Hillesund, "Impact of Syrian Refugees on the Jordanian Labour Market." International Labor Organization, 2015, http:// www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/ documents/publication/wcms_364162.pdf; D Carrion, "Syrian Refugees in Jordan: Confronting Difficult Truths," Middle East and North Africa Programme, Chatham House, 2015: 5; T Midgley and J Eldebo, "Under Pressure: The Impact of the Syrian Refugee Crisis on Host Communities in Lebanon," Advocacy report, World Vision Lebanon, 2013; International Labour Organization (ILO), "Assessment of the Impact of Syrian Refugees in Lebanon and Their Employment Profile," 2013, http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arab states/---ro-beirut/documents/publication/wcms_240134.pdf; KRG Ministry of Interior's Joint Crisis Coordination Centre,"JCC statement on the alarming situation of Syrian refugees in the Kurdistan region," April 26, 2018, http://cabinet.gov.krd/a/d.aspx?s=040000&l=12&a=56760.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
المكتب الإقليمي للدول العربية
فيلا 37، شارع 85، سرايات المعادي
القاهرة، مصر
arabstates.unwomen.org

أحد العقبات الثابتة أمام الوصول (سواء من حيث تكلفة وسلامة الخدمات)، فضلاً عن القيود العائلية والاجتماعية المفروضة على سفر النساء. وفي لبنان، ذكرت أقل من ثلث النساء (31%) إنهن يستطعن الوصول بصورة منتظمة إلى الهواتف المحمولة.

## التوصيات

تقدّم الدراسة صورة واضحة للتحديات التي تواجهها الأُسر والأفراد اللاجئين والأثر المضاعف الذي يخلّفه التمييز بين الجنسين. وفي ظل استمرار الأزمة، يجب أن تنطوي الاستجابة على وضع برامج تراعي الفوارق بين الجنسين للتخفيف من هذه المخاطر وتمكين النساء من تلبية احتياجاتهن اليومية وبعيدة المدى على حدٍّ سواء. وتحقيقًا لهذه الغاية، يقدم التقرير التوصيات التالية للبلدان الثلاثة. وقد تم تفصيل التوصيات وفقًا للسياق في الفصول المخصصة لتلك البلدان.

1. **العمل على إعطاء الأولوية لوصول المرأة إلى الخدمات وتمكين المرأة في النهج المتَّبع في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في برامج المساعدة الإنسانية وتعزيز القدرة على الصمود؛** وذلك من خلال ضمان معالجة البرامج لقضايا وصول المرأة (المساواة في الوصول إلى الخدمات)، مع التصدي للتمييز وأوجه عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي، ودعم القيادة النسائية مع تقديم الخدمات، وبذل الجهود من أجل بناء حوار هادف حول أوجه عدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي ومنع العنف والدعوة إلى تشجيع إجراء إصلاحات قانونية تقوم على المساواة بين الجنسين؛

2. **زيادة فرص حصول اللاجئات السوريات على خدمات التوظيف والموارد المالية، وتوجيه برامج توفير سبل العيش لمساعدة اللاجئات.** ويعد ضمان حصول النساء والفتيات على 30% على الأقل من فرص كسب الرزق العتبة الدنيا لإظهار الالتزام والدعم لتمكين المرأة وتعافيها؛

3. **مواصلة دعم وتوفير فضاءات تفاعلية آمنة للاجئات السوريات من أجل الاجتماع والتواصل وخلق الصداقات،** ليس بوصفها استراتيجية للتمكين فحسب، ولكن أيضًا لتعزيز الإبلاغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، والاستفادة من خدمات التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. وفي نطاق هذه الفضاءات، يتعين زيادة توافر خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والارتقاء بجودتها؛

4. **مواصلة العمل على تبادل المعلومات وإذكاء الوعي بشأن الخدمات المتاحة،** واتباع نُهُج تعتمد على التكنولوجيا إلى جانب نُهُج تقوم على الاتصال المباشر؛

5. **تعزيز المساءلة عن العنف ضد المرأة،** ودعم جهاز القضاء ووزارة الداخلية للتحقيق في حالات العنف ضد المرأة داخل مجتمع اللاجئين وملاحقة مرتكبيه؛

6. الإقرار بوجود ارتباط إيجابي بين قوة الحركات والمنظمات النسائية وإقامة مجتمعات تسودها المساواة بين الجنسين، **والاستثمار في المنظمات (السورية واللبنانية والأردنية والعراقية) التي تقودها النساء** كمحرك رئيس لتحقيق المساواة الاجتماعية على المديين القريب والبعيد.